في تنمية، وتطوير، بنية الاقتصاد الفلسطيني، الذي يعاني من مشاكل كثيرة، وخاصة بعد ٣٦ شهراً من الانتفاضة، حيث انخفض الانتاج القومي بأكثر من ٢٠ بالمئة.

المستهلك

على خلفية أزمة الخليج، ازدادت اسعار الوقود؛ واثّر ذلك في المستهلك الفلسطيني، الذي سيضطر الى تحمّل زيادة جديدة في اسعار بضائع مختلفة. وتبدو هذه الزيادة في اسعار الوقود اكثر حدّة، حيث انها سوف تدفع باتجاه ضغوط تضخّمية في قطاعات متنوّعة في الاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي سيؤدي الى ارتفاع اسعار البضائع نتيجة عدم تمكّن القوى الانتاجية من امتصاص الزيادات المتوقعة. ولذلك، سوف تجد هذه العملية طريقها الى جيب المستهلك، الذي سيتأثر بشكل ملموس وسريع. وتدريجياً، سوف ترفع اسعار المنتوجات كافة، على اساس ان يكون الارتفاع اسرع واضخم بالنسبة الى المنتوجات التي تستخدم لانتاجها الوقود بشكل كبير؛ بينما، بمرور الوقت، سوف تتأثر المنتوجات الاخرى.

الضائقة السكنية

ان العودة المحتملة لعشرات الآلاف من دول الخليج الى الاراضي المحتلة سيزيد في الضائقة السكنية التي يعاني منها، اصلاً، ابناء المناطق المحتلة، حيث ان ازمة السكن موجودة دائماً، لكن حدّتها ارتفعت كثيراً في الفترة الأخيرة، لتكاثر السكان، وارتفاع اسعار مواد البناء، وزيادة وتيرة نسف البيوت، وهدمها، واغلاقها، من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلية خلال فترة الانتفاضة، كعقوبة جماعية مفروضة على السكان لمشاركتهم، او مشاركة ابنائهم، فيها. كما قلّصت السلطات من اعطاء رخص البناء، فضلاً عن تقلب الاوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة، وانخفاض دخول المواطنين، حيث جعلت من المستحيل على هؤلاء ان يقوموا بمشاريع اسكان، او بناء منازل، على نفقتهم الخاصة.

الخلاصة

ان أي تقويم شامل لنتائج ازمة الخليج يجب ان يشمل جميع الجوانب الاقتصادية، والسياسية، في آن، وبشكل مترابط. كما انه من السابق لأوانه، في الوقت الراهن، الخروج باستنتاجات كاملة وتنبؤات دقيقة حول آثار أزمة الخليج وابعادها في اقتصاد الاراضي المحتلة؛ فالازمة ما زالت قائمة وهي تتطوّر بشكل ديناميكي، ومستمر، دون ان يعرف احد مداها ونهايتها.

ولكني استطيع التأكيد، من الآن، ان الخسائر الاقتصادية التي لحقت، وستلحق، بالشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، وخارجها، جرّاء ازمة الخليج، ستصل الى ما يربو على ٨٥٠ مليون دولار، وسيكون لها آثار سلبية في اقتصاده. وقد أثبت الشعب الفلسطيني، بقيادته الشرعية، خلال تاريخه الطويل، مقدرته على اجتياز الازمات والمحن التي واجهته، ولم تزل تواجهه. فما زادته الاّ قوة واصراراً على مواصلة نضاله من أجل نيل الحرية والسلام والتقدّم. وكما قال الصحافيون الاسرائيليون في معرض تقويمهم للانتفاضة، «فان قوة الانتفاضة لا تقاس بكمّية الحجارة وعدد الزجاجات الحارقة، بل بقوة الصبر الذي يتحلّى به ما يربو على المليون ونصف المليون من السكان، الذين يقبلون بأمرة القيادة الوطنية الموحّدة، وبقوة الاستعداد للعيش في الظروف الصعبة، على أمل ان يأتي المستقبل الأفضل، حيث ان معدة شعب متمسك بنضاله الوطني يمكنها ان تنكمش كالحجر، وهذا هو الطريق، ايضاً، الى التحرر الوطني»(٣٢).